إذا كانت الانتخابات والأحزاب ظاهرة فى غاية الأهمية فى النظم ذات الممارسات الديموقراطية العميقة، فإن النظم الانتخابية والحزبية هى بمثابة الإطار المنظم لحركة الأحزاب وللجانب الإجرائى الهام من الديموقراطية والذى يعبر عنها صراحة وهو الانتخابات والتى لا يمكن ان تتم إلا فى ظل أحزاب قوية وفاعلة، وإذا كان موضوع البحث فى النظم الحزبية والنظم الانتخابية والعلاقة بينهما موضوعا مهما، فإنه فى هذه الأيام أكتسب أهمية خاصة، حيث شهدت مصر والبلدان العربية المحيطة بها موجة من الثورات والإصلاحات الديموقراطية التى تتعلق بهيكل النظم السياسية ككل والنظم الفرعية المتعلقة بالانتخابات والأحزاب.

وتنبع أهمية هذه الدراسة أساسا من ظروف المرحلة الانتقالية التى مرت بها مصر وما أثير من جدل حول طبيعة النظام الانتخابى الأمثل وكذلك النظام الحزبى الأمثل الذى يمكن تطبيقه فى مصر بحيث يتيح للناخب حرية فى الاختيار ويعكس الإرادة الفعلية للناخبين والحجم الطبيعى للقوى السياسية كافة، وبخاصة بعد أن شهد المشهد السياسى المصرى ما يمكن تسمية بحالة التحول من الانسداد والانغلاق إلى السيولة الشديدة بحيث أصبحنا أمام عدد كبير من الأحزاب الجديدة وبعض الأحزاب القديمة، وكل يبحث عن النظام الحزبى والانتخابى الذى يحقق مصالحه هو ولو على حساب الآخرين، ولما كان النظام الانتخابى دور فعال فى ضعف الأحزاب السياسية كونه لا يتناقض فحسب مع المادة الخامسة من الدستور التى تعتبر التعددية الحزبية هى المقوم الرئيسى للنظام السياسى، بل وأيضا يتناقض مع العملية السياسية برمتها من زاوية كون الأحزاب هى مربط التنمية السياسية لأى دولة، حيث يجعلها بين شقى رحى، رحى تجعلها تعانى فى البحث عن مرشحى العائلات والقبائل فى ترشيح ٤٤٨ مقعدا، لتجذبهم رغم أنهم ليسوا من أعضائها، ورحى استيفاء الكوتات السبع الذى أتى بها "دستور الترضيات" فى ترشيح ١٢٠ مقعدا. ومن ثم فإننا سنتطرق إلى موضوع تأثير النظام الانتخابى على الأحزاب السياسية فى مصر فى مطلب أول، على أن نتناول فى المطلب الثانى الإطار القانونى للنظام الانتخابى، وذلك على النحو التالى:

المطلب الأول: أثر النظام الانتخابي علي الأحزاب السياسية في مصر

تعتبر مسألة اختيار النظام الانتخابى من أهم القرارات بالنسبة لأى نظام ديمقراطى. ففى غالبية الأحيان يترتب على اختيار نظام انتخابى معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية فى البلد المعنى، حيث أن النظم الانتخابية المتفاة تميل إلى الديمومة، فى الوقت الذى تتمحور الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول ما يمكّنها من الاستفادة من المحفزات التى توفرها تلك النظم.

يحتاج النظام الديمقراطى الناشئ إلى انتقاء (إن لم يكن وراثة) نظام انتخابى معين لانتخاب سلطته التشريعية. ومن الممكن، وحتى فى غياب تلك الأزمات فقد يعمل مؤيدو الإصلاح السياسى على وضع مسألة تغيير النظام الانتخابى على الأجندة السياسية فى بلد ما، وعادةً ما تتأثر القرارات المتخذة لتغييرالنظام الانتخابى المعتمد، أو للإبقاء عليه، بعاملين اثنين هما:

أولهما: افتقاد القوى السياسية للدراية الكافية بالنظم الانتخابية، ما ينتج عنه غياب الوعى الكامل حول مختلف الخيارات المتوفرة والنتائج المترتبة على كل منها، فعملية انتقاء النظام الانتخابى هى مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وليست مسألة فنية يمكن لمجموعة من الخبراء المستقلين معالجتها.

ثانيهما: غالبًا ما تكون المصالح السياسية فى صلب الاعتبارات، إن لم تكن الاعتبار الوحيد، التى يتم الأخذ بها فى عملية انتقاء النظام الانتخابى من بين الخيارات المتوفرة، والتى لذلك السبب بالذات، عادةً ما تنحصر فى عدد قليل من الخيارات، وبنفس الوقت، تؤدى الحسابات السياسية قصيرة المدى إلى التعتيم على النتائج طويلة الأمد للنظم الانتخابية، وذلك على حساب المصالح الأكبر للنظام السياسى[1].

وفى هذا الإطار فإن هذه الدراسة سوف تركز على علاقة النظام الانتخابى بحرية المواطنين فى اختيار ممثليهم ومن ثم يتمثل التساؤل الرئيسى للدراسة فى ما مدى تأثير اختيار الدولة لنظام انتخابى معين على حرية الناخبين؟ ومن ثم على الديموقراطية فى هذا البلد؟ وهذا ما سنتناوله في الفرع الأول، أما الفرع الثانى فنتناول فيه مفهوم النظام الانتخابي وأهميته، وذلك على النحو التالي .

---

(١) أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، ترجمة، أيمن أيوب، ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، الطبعة الثانية ٢٠١٠، صـ١٥-١٦

الفرع الأول: العلاقة بين النظام الحزبي والنظام الانتخابي

أولًا: ماهيه الانتخاب:

كثر الحديث حول الانتخابات فى عالمنا العربى بعد ما سمى بالربيع العربى، وكذلك فى بعض الدول المجاورة التى كثر فيها اللغط حول هذه الظاهرة التى يعد انتشارها من أهم تطورات النظام السياسى الغربى الحديث. وقد انتشر هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى من العالم الغربى إلى دول أخرى خارجه.

وتعنى الانتخابات الإجراء الرسمى لاختيار شخص ما لوظيفة رسمية، أو قبول أو رفض مقترح أو قرار سياسى ما عن طريق التصويت، فهى هنا وسيلة من وسائل اتخاذ القرارات السياسية.. وقد تزامن انتشار ممارسة الانتخابات للتعيين فى المناصب الرسمية مع ظهور الحكومات ذات التمثيل الشعبى فى أوروبا وأمريكا الشمالية فى القرن السابع عشر.. ويعنى ذلك أن يختار الناخب أحد الأشخاص، أو أحد الخيارات، أو المقترحات المتاحة له فيما يتعلق بالأمور العامة للبلاد. ويعد وجود الخيارات سواء فى المرشحين أو فى القرارات ضرورة من ضرورات الانتخابات وبدونها لا يمكن تسمية إجراء ما إجراء انتخابى حقيقى، فلا تستقيم الانتخابات بوجود مرشح واحد.

وينظر الكثير من المؤيدين للانتخابات من المشرعين، وعلى وجه الخصوص فى البلدان الغربية الليبرالية، إلى الانتخابات بصفة عامة وبكافة أشكالها على أنها تلبية لحق من حقوق الإنسان التى وردت فى ميثاق حقوق الإنسان وهو "حق الإنسان وحريته فى المشاركة فى إدارة شئون المجتمع الذى يعيش فيه". ولذلك ينظر للانتخابات على أنها قضية سياسية يقيم بموجبها أداء الحكومات السياسى وتمارس الرقابة عليها.

وبالرغم من ذلك فإن هناك اختلافًا قانونيًا حول كون الانتخاب "حقًا" من حقوق الفرد كمشاركة منه فى إدارة المجتمع، أو كونها "وظيفة" يكلف بها.. فإذا كانت حقًا مكتسبًا وجب أن يتساوى جميع أفراد المجتمع فى هذا الحق، وللفرد حق التصرف به أو التفويض فيه؛ أما إذا كانت وظيفة يكلف بها المواطن وليست حقًا مكتسبًا أو ملكًا له، فإنه مكلف بأدائها ولا يجوز له التصرف فيها أو المطالبة بها قانونيًا. ولذلك فإن دساتير الدول وأنظمة الحكم فيها تفرق بين الوضعين وبين تحديد وتعريف من يكون لهم هذا الحق أو من يشملهم التكليف إذا كان واجبًا.

ومن هنا تظهر أهمية التفريق بين شكل الانتخابات ومضمونها. فيمكن أن تفرغ الانتخابات من مضمونها وتكون شكلية فقط كما يمارس هذه الأيام فى بعض دول العالم الثالث، ومنها دول ما يطلق عليها ربيعنا العربى، ويمكن أن تكون انتخابات ذات محتوى حقيقى يساهم فى التنظيم السياسى الحقيقى للمجتمع، وفى تطوير نظمه التشريعية.. فمن أجل أن تكون الانتخابات ذات مضمون، أوجب المشرعون أن يكون الاقتراع حرًا والخيارات حقيقية. ويرى المهتمون بالانتخابات أن نسبة تقل عن النصف فقط فى البلدان التى توجد فيها انتخابات، ومنها بلدان غربية، هى تلك البلدان التى تكون فيها الانتخابات حقيقية وذات شكل ومضمون. وهناك من يرى فى بعض الدول الغربية ومنها أمريكا، أن خيارات الانتخابات ليست حقيقية، ولذلك فهم لا يكلفون أنفسهم عناء الذهاب لصناديق الاقتراع.

ثانيًا: أهمية الانتخاب:

الهدف الأساسى من الانتخابات هو الوصول إلى المشاركة السياسية التى تفضى للاستقرار السياسى والاجتماعى ولتهيئة ظروف ملائمة للنمو والتقدم، والقضاء على الاستفراد بالسلطة والحد من القرارات الفردية العشوائية التى لا يوافق عليها المجتمع. ويشترط فى النظام البرلمانى عمومًا التأكيد على حقوق الأفراد وتجنب التعدى عليها من الدولة مهما كانت أكثريتها البرلمانية، لأن حقوق الفرد وحريته شرط أساسى لنجاح العملية البرلمانية التى تستند عليه، ولذلك ينص على هذه الحقوق فى الدساتير ويمنع المساس بها.

والانتخابات، من ناحية أخرى، تزود السلطة السياسية بالمشروعية المطلوبة لأنها تضمن تمثيل السلطة السياسية للمجتمع بكافة طبقاته وطوائفه واتجاهاته عبر الأفراد الممثلين لهم ويشاركون فى اتخاذ القرار.

وعليه فالتمثيل الشعبى يسهل على السلطة السياسية مهمة اتخاذ القرارات المصيرية فى المواقف التاريخية الحاسمة، لأن الأمة كلها، وليس فردًا أو أفرادًا معينين، تتحمل مسؤوليتها، عبر التمثيل، أو التصويت فى اتخاذ هذه القرارات. ومَنْحُ الفرد حق الانتخاب يلعب دورًا كبيرًا فى تعزيز إحساسه بالانتماء الوطنى، وتقوية شعوره بأهميته كفرد فى المجتمع، وباحترام السلطة السياسية له. وتزيد المشاركة فى الانتخابات من روح الاعتزاز والفخر لديه. كما أن الانتخابات تخلق عنده نوعًا من التقبل والحماسة للقرارات التى تتخذها السلطة المنتخبة..

ولذلك تأخذ عملية الانتخابات عادة شكلًا احتفاليًا، ويتجلى فيها التفاخر بالوطن والتعبير عن الروح الوطنية فى الشعارات الانتخابية المختلفة.

كما أن الانتخابات تساهم فى تسليط الضوء على القضايا الوطنية الهامة وذلك بإثارة الحديث عنها والجدل حولها. وتعد الانتخابات أيضًا ضرورة للتمهيد لانتقال بعض المجتمعات من الأطوار البدائية لتشكيل المجتمعات إلى طور المجتمع المؤسساتى المدنى، فهى، على سبيل المثال، تعد مدخلًا لتحول المجتمعات ذات الطابع القبلى إلى طور مدنى أكثر تنظيمًا. كما أنه ينظر للانتخابات على أنها شرط من شروط ضمان استقرار الأنظمة والقوانين التى تشكل عاملًا أساسيًا فى تطمين أصحاب رؤوس المال وجلب الاستثمارات إلى منطقة ما.

وإذا أخذنا بالمبدأ القائل بأن "كل حق يقابله واجب" فإن حق الانتخاب، ووجود جهات تشريعية مستقلة يسهل عملية إقناع المواطنين ببعض الواجبات المترتبة على ممارسة هذا الحق مثل القبول بالمشاركة الضريبية فى الميزانية، وواجب الدفاع عن الوطن كما يتمثل فى الخدمة العسكرية الجبرية أو التطوع القسرى عند الحاجة. ولكن حفظ حقوق المواطن لا تعنى بالضرورة، كما يفهم البعض، المساواة الاجتماعية فى هذه الحقوق. والحياة البرلمانية وخاصة فى الغرب تتيح للفرد وللشعب عمومًا أن يؤيد أو يعارض قرارات الحكومة وهذا غير المساواة الاجتماعية بالرغم من أن هناك شبه إجماع أن الأنظمة الدستورية يجب أن تعمل على خلق نوع من التوازن الاجتماعى يتيح للجميع الاستفادة من موارد البلاد لأن ذلك فى نهاية الأمر يفضى إلى نوع من التوازن والاستقرار السياسى..

ولذلك يفرق البعض بين المشاركة السياسية التى تعنى "أن كل شىء بالشعب"، والمشاركة الاجتماعية التى تعنى "أن كل شىء للشعب"، فالأخيرة شعار المجتمع الاشتراكى غير الانتخابى.

وأخيرًا فإنه ينظر عادة للانتخابات على أنها وسيلة للإصلاح السياسى بالسماح بمشاركة الشعب، كما أنها تساعد البلاد على التنظيم من الناحية التشريعية وذلك من خلال دراسة القوانين بشكل دقيق ومفصل. ولأهميتها توجب أن تبدو ذات مضمون حقيقى، فهناك خطر حقيقى عندما ينظر للانتخابات على أنها عملية شكلية فقط تهدف لإضفاء شرعية على واقع سياسى معين موجود قبل الانتخابات لأن ذلك ربما يزيد من حدة الشعور بالاحتقان والامتعاض للسياسيين ولا يسهم فى معالجتها.

والانتخابات الشكلية تضعف الثقة فى أى محاولة إصلاح مستقبلية لأن أى إجراءات انتخابية تمثيلية مستقبلية، حتى ولو كانت حقيقية، ستكون محل شك الأفراد والجماعات. ولذلك ترتبط الانتخابات بقوانين وتشريعات وضوابط تهدف إلى ضمان عدم التلاعب بها. ومن الناحية النظرية، ومن وجهة نظر أخرى، يمكن لمجتمع ما أن يطور مفهومًا للمشاركة الشعبية السياسية دون اللجوء لنظام الاقتراع فى انتخابات عامة أى أن يطور مفهومًا للتمثيل الشعبى خاصًا به ومختلف عن التمثيل البرلمانى الغربى، ولكن التفوق الاقتصادى والسياسى الغربى دعم الاعتقاد السائد بنجاعة وأفضلية هذا النظام.

الفرع الثاني: مفهوم النظام الانتخابي وأهميته

أولًا: مفهوم النظام الانتخابي:

يمثل النظام الانتخابى عاملا مؤسسيا مهما يمكن أن يسهل أو يعوق وظيفة المؤسسات الديموقراطية، وعلى ذلك فإن النظام الانتخابى الأمثل هو ذلك الذى تمارس بمقتضاه وفى ظله عملية التنافس السياسى بحرية تامة دون تحكم ولا احتكار يمكن أن يقضى على كافة إمكانات وفرص الاختيار الحر لدى المواطنين.

ومن ثم يستهدف تطوير نظام انتخابى ما إعطاء الفرصة المتساوية لجميع الاتجاهات والقوى السياسية فى المجتمع للتعبيرعن نفسها من خلال عملية الانتخاب وذلك بهدف الوصول إلى أو الاحتفاظ بـ أو المشاركة فى السلطة، ونظم الانتخاب تشير إلى طرق الاقتراع التى تكون وسيلة للتعبير عن سيادة الشعب، وهى تعتبر ضرورية لفرز وتحديد النواب المنتخبين وهو نفس المعنى الذى يذهب إليه معجم المصطلحات السياسية عندما يقرر أنه " وسيلة لترجمة أصوات الناخبين إلى نوع من التخصيص للموارد السياسية " ومن ثم يقصد بالنظام الانتخابى " مجموعة المبادئ والقواعد والمؤسسات التى تنظم عملية الانتخاب وتؤثر فيها وبعبارة أخرى يشير النظام الانتخابى إلى مجموعة من الإجراءات التى تتم بواسطتها ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد فى الهيئات التشريعية[1].

---

(١) عبد السلام نوير، الأبعاد السياسية لتطور النظام السياسى فى مصر، فى عالية المهدى ومحمد كمال، محرران، النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم، القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣، صـ٢٢.

أى أن نظم الانتخاب يقصد بها طرق الاقتراع التى تكون وسيلة للتعبير عن سيادة الشعب، وهذه النظم تعتبر ضرورية لفرز وتحديد النواب المنتخبين، وهذه الطرق تتعدد فى العالم، فقد تتبنى دولة نظام الانتخاب المباشر فى حين تتبنى دولة أخرى النظام الانتخابى غير المباشر وقد تأخذ دولة بنظام الانتخاب الفردى بينما تأخذ أخرى نظام الانتخاب بالقائمة، وتبدو أهمية هذه النظم فى كونها تؤثر على الحريات العامة فى الدولة وعلى سير المؤسسات السياسية على النظام السياسى برمته ويمكن أن تؤدى إلى تقدمه أو تدهوره[1]، ويتطلب اختيار نظام الانتخاب فى دولة ما دراسة شاملة لجميع ظروفها، إذ لا يوجد نظام انتخابى واحد خال من العيوب، وعلى الرغم من أن لكل نظام مزاياه وعيوبه إلا ان المساهمة الشعبية فى العمل السياسى بوسيلة الانتخاب تعتبر قاسما مشتركا فى جميع الدول الديموقراطية وتلك التى فى طريقها إلى التحول الديموقراطى، فضلا عن عدم غياب الانتخابات حتى فى الدول غير الديموقراطية، من أجل ذلك كانت بطبيعتها النظم الانتخابية مختلفة. وفى مفهومها الأساسى تعمل النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات التى يتم الإدلاء بها فى الانتخابات إلى عدد المقاعد التى تفوز بها الأحزاب والمرشحون المشاركون بها.

أما المتغيرات الأساسية فتتمثل فى المعادلة الانتخابية المستخدمة هل يتم استخدام إحدى نظم الأغلبية، أو النسبية، أو المختلطة أو غيرها، وما هى المعادلة الحسابية التى تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز (وبنية ورقة الاقتراع) هل يصوت الناخب لمرشح واحد أو لقائمة حزبية، وهل بإمكانه التعبير عن خيار واحد أو مجموعة من الخيارات (بالإضافة إلى حجم الدائرة الانتخابية) وهذا لا يتعلق بعدد الناخبين المقيمين ضمن حدود الدائرة الواحدة، إنما بعدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية. وهذه المسائل على درجة بالغة من الأهمية حيث يؤدى تجاهلها إلى تقويض الفوائد المرجوة من أى نظام انتخابى يتم اختياره.

كما وأن تصميم النظام الانتخابى يؤثر فى مجالات أخرى من قوانين الانتخابات: فاختيار النظام الانتخابى له تأثيره على طريقة ترسيم الدوائر الانتخابية، وكيفية تسجيل الناخبين، وكيفية تصميم أوراق الاقتراع، وكيفية فرز الأصوات، بالإضافة إلى العديد من الجوانب الأخرى للعملية الانتخابية.

---

(١) سعاد الشرقاوى، عبد الله ناصف، نظم الانتخابات فى العالم وفى مصر، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤، صـ٧.

ثانيا: أهمية نظم الانتخاب:

تكمن أهمية النظم الانتخابية فى الآتى:

١ - أن ترجمة أصوات الناخبين التى يتم الإدلاء بها فى انتخابات عامة إلى مقاعد فى الهيئة التشريعية أو إلى اختيار رئيس الدولة يتوقف على اختيار النظام الانتخابى الذى يمكن أن يحدد بشكل فعال من الذى ينتخب وما هو الحزب الذى سوف يحصل على الصدارة؟ ولذلك كان النظام الانتخابى من أكثر الأنظمة عرضة للتلاعب والتغير فى الدول غير الديموقراطية.

٢ - أنه حتى لو تساوت الأحزاب فى عدد الأصوات التى حصلت عليها فإن نظاما انتخابيا ما يمكن أن يسمح لأحد الأحزاب بالاستحواذ على الأغلبية بينما يؤدى نظام آخر إلى قيام حكومة ائتلافية.

٣ - أن النظم الانتخابية قد تشجع أو تعرقل إقامة التحالفات بين الأحزاب ويمكن لها أن تقدم الحوافز للأحزاب والجماعات لتوسيع قاعدتها وتكون أكثر استيعابا أو يمكن بها أقامة قاعدتها على أسس عرقية ضيقة وعلاقات انتماء محدودة.

٤ - أن النظم الانتخابية تستطيع التأثير على شكل الحملات الانتخابية التى تقوم بها الأحزاب السياسية والطريقة التى تتصرف بها النخبة السياسية ومن ثم تساعد على تحديد المناخ السياسى العام.

٥ - أن نظم الانتخابات قد تشجع الخاسرين على العمل خارج النظام واللجوء إلى ممارسات غير ديموقراطية واستخدام أساليب تتسم بالعنف، ويمكن إجمالها على النحو التالى:

* نظام مباشر (أكثر اقترابا من الديموقراطية بحسب البعض) تعبير مباشر عن إرادة العامة من خلالهم أنفسهم دون وصاية أو وساطة من أحد عليهم[1]. ويرتبط هذا النظام بالنظام الفردى ، والذى له أهمية بالغة فى تطور النظام الحزبى، فقد يفرض ضغوطا على القوى السياسية الحزبية للاندماج فى حزبين كبيرين، فما دام الحزب الفائز بتمثيل الدائرة هو الذى يحصل على الأغلبية المطلوبة من الأصوات

(١) محسن محمد العبودى، نظم الانتخابات والتطور الديموقراطى فى مصر.. دراسة فقهية وقضائية وتحليلية مقارنة، لقاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص ١٠

وما دامت الأحزاب المتنافسة الصغرى لا تظفر بشرف التمثيل فى الهيئة التشريعية برغم حصولها على نسبة من الأصوات، فإن حزبين منهما على الأقل يدركان أن مصلحتهما تكمن فى اندماجهما فى كيان حزبى واحد بأمل تعظيم فرص الفوز فى الانتخابات التالية الأمر الذى يدفع الأحزاب المنافسة لكى تسلك ذات المسلك توخيا لدعم مركزها التنافسى، وعلى ذلك يذهب بعض علماء السياسة إلى القول بأن الدول التى تطبق نظام الانتخاب الفردى بالأغلبية على جولة واحدة يغلب أن يكون لديها نظام حزبى ثنائى[1].

- ومن ناحية أخرى تتضاءل الحاجة فى ظل هذا النظام إلى تكوين الائتلافات الحكومية إذ غالبا ما يفوز حزب واحد بالأغلبية البرلمانية التى تؤهله لحكم البلاد بصورة مستقرة.

- غير أن نظام الانتخاب الفردى يؤخذ عليه بعض الانتقادات منها ما يلى[2]:

- يؤدى إلى تغليب العصبيات القبلية، وتغذية التحزبات الشخصية، لأن المفاضلة خلاله غالبا ما تتم بين الأشخاص لا الأفكار والبرامج.

- يلعب المال دورا خطيرا فى الانتخاب الفردى، إذ يقوم المرشحون - فى كثير من الأحيان بشراء الأصوات بالمال سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- أن هذا النظام يدفع المرشح إلى أن يهتم بدائرته الانتخابية وبخاصة النواحى الخدمية، ومن ثم يغفل مصلحة البلاد ويفضل مصلحة دائرته الضيقة إذا تعارضت مع الصالح العام.

- وعلى صعيد النظام الحزبى فإن النظام الفردى للانتخاب قد يسفر عن مثالب خطيرة فهو قد يفرز أغلبية مصطنعة لا تعكس الرأى العام الحقيقى وتنطوى على ظلم وإجحاف بالأحزاب الخاسرة إذ تهدد أصواتها ولا تظفر بالتمثيل فى الهيئة التشريعية بينما يعتد بالأصوات التى نالها حزب الأغلبية.

---

(١) عبد السلام نوير، مرجع سابق، صـ٢٤-٢٥

(٢) على الصاوى وكريم السيد، النظم الانتخابية فى البلاد العربية نظرة مقارنة، فى عالية المهدى ومحمد كمال، مرجع سابق، صـ٨٨-٨٩

- النظام الفردى بنزعته الطبيعية نحو الفردية قد ينتج عنه تفرق المجتمع لا توحده خاصة فى المجتمعات التى يغلب عليها الطابع العشائرى أو القبلى، حيث يتقوقع كل فى مكانه وتنتج وتتعمق المناطقية، ويزداد الأمر سوءا عندما يكون الوعى الانتخابى متدنيا.

- إن النتائج السياسية المترتبة على مثل هذا النوع من الانتخابات هى انفراد طرف او طرفين بالأغلبية غير المؤسسة على تناسب بين عدد المقاعد وعدد الأصوات المقترعة لصالحها مما يفسح المجال لنشوء حالة استبداد الأغلبية لأنها تقف مدافعة عن مصالحها وأفكارها بعناد يبعدها أحيانا عن الموضوعية.

- هذا النظام أيضا لا يتيح للرأى الآخر أن يعبر عن نفسه بالحرية والمساحة اللازمين مما يمنع الوجود العادل سياسيا للأحزاب الصغيرة، على الرغم من أنها تمثل توجهات أساس الديموقراطية وهى توجهات تتيح لها فرصة التعبير والاستماع لها بل وتحركها.

- أن الناخب لا تتاح له مساحة كافية من حرية لاختيار لأن عددا كبيرا من الأصوات يتم تجاهلها وبالتالى لا أثر لها ولا قيمة، وذلك يقود أيضا إلى تدنى المشاركة السياسية فى الانتخابات، لعلم الناخب بأنه سيدلى بصوته كأداة شكلية فقط للتعبير الديموقراطى فصوته إذن عديم الأثر وبالتالى يتساوى لديه الأمر فى الذهاب أو الامتناع عن الذهاب للمشاركة فى الانتخابات.، كما ان اختيار الناخب بين إما (أ) أو (ب) دون وجود خيارات بديلة يضيق كثيرا من حرية الناخب ويجعله فى كثير من الأحيان يفضل الصمت.

- هذا النظام أيضا يقود إلى تضييق مساحة الحركة التنافسية السياسية بين الأحزاب الكبيرة وبعضها وبينها وبين الأحزاب الأصغر، من خلال تركيز أكبر الجهود على الدوائر التى يتمتع فيها ككل حزب بكثافة عددية للمؤيدين له، وبالتالى بقية المناطق لا تحظى بالتركيز اللازم - لا قبل ولا بعد الانتخابات - وبالتالى تظل قابعة فى ظلام عدم معرفة الآخرين بها.

- مخرجات هذا النوع لا تحقق قاعدة الإنصاف التى تمثل الأساس الأهم للناخب وما يجب أن يتوخى تحقيقه أى نظام انتخابى، لأن وظيفة أى نظام انتخابى -

الأولى والأساسية – هى ترجمة رغبة الناخبين بفعالية عالية من خلال الاستجابة وتفعيل ما تعنيه أصوات الناخبين الممنوحة لمن وقع عليه اختيارهم، وانعدام تحقيق ذلك يفقد أى نظام انتخابى جدواه، وأهمية احترام تلك الرغبة – التى عبر عنها الناخب بمخرجات العملية الانتخابية – وتحقيقها تفوق أهمية عدم حصول الأحزاب لما تعتقد أنها جديرة به أو تستحقه من مقاعد، لأن القاعدة هى أن الناخب هو من يحدد ما يرغب وليست الأحزاب من تفرض عليه ما يريد. وقد ثبت فى جميع إحصاءات الانتخابات الفردية – فى البلدان الديموقراطية – انعدام قاعدة الإنصاف التى تمثلت فى الخلل الكبير بين نسبة الأصوات التى يحصل عليها طرف سياسى ما وبين عدد المقاعد التى حاز عليها، كذلك تنعدم قاعدة الإنصاف فى مبدأ تكافؤ الفرص بين الأحزاب فى السلطة (الإمكانات الكبيرة) وبين الأحزاب خارج السلطة (لا إمكانات)، وذلك بعدم ترجمة نسبة الأصوات التى حصلت عليها الأحزاب خارج السلطة إلى مقاعد.

المطلب الثاني: أنواع الانتخاب والإطار القانوني والدستوري للنظام الانتخابي

من خلال البحث والتدقيق فى الأدبيات التى تناولت النظم الانتخابية لاحظنا أن معظم الأدبيات التى تناولت النظم الانتخابية هى إما لقانونيين أو على الأقل كانت تركز على الطبيعة القانونية والدستورية المنظمة للانتخابات والمحددة للنظام الانتخابى فى كل دولة، ومن ثم – وبرغم قناعتنا أن موضوع النظم الانتخابية هو موضوع سياسى بالدرجة الأولى – فإن الباحث فى نظم الانتخابات لا يستطيع أن يغفل الإطار القانونى الدستورى الناظم والمحدد للنظام الانتخابى فى أى دولة، ومن هنا فإننى لن أركز على الإطار القانونى والدستورى لنظام انتخابى بعينه بقدر ما أركز على المبادئ القانونية العامة المنظمة والمحددة للانتخابات والعملية الانتخابية والتى تتفق عليها معظم الدساتير.

الفرع الأول: أنواع الانتخابات

نظام انتخاب بالقائمة: ويرتبط أكثر بالنظام الحزبى المتبع فى الدولة من غيره وبالذات فى النظم حديثة التحول لأنه يرتبط بمدى الحرية الممنوحة للمواطنين فى اختيار ممثليهم من يمثلونه فطريقة الانتخاب تتوقف على مدى الحرية التى ترغب الدولة فى إعطائها للناخبين، ومقدار ما تريد تحقيقه من تماسك وإحكام فى أنظمة الأحزاب السياسية، وذلك

لأن حرية الناخب فى هذه الأمور ستكون دائما على حساب الأحزاب السياسية التى تقوم بإعداد القوائم على أساس التنسيق بين الدوائر المختلفة وتحقيقا لتماسك الحزب وإحكاما لنظامه[1].

وفى نظام الانتخاب بالقائمة يتم إدراج المرشحين فى قوائم متعددة، ويتم تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية كبيرة نسبيا، ويقوم الناخب باختيار قائمة تضم أكثر من فرد من بين القوائم المرشحة فى هذه الدائرة، ويذكر أن هذه القوائم قد تكون حزبية وقد تكون مستقلة، وتشمل كل قائمة عددا معينا من المرشحين قد يكون موازيا لعدد نواب الدائرة أو أكثر أو أقل، وينطوى الانتخاب بالقائمة على عدة صور التى تتضمن قدرا متفاوتا من الحريات للناخبين وهى[2]:

نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة: وفيه يقتصر دور المواطن على إعطاء صوته للقائمة المختارة جملة واحدة قبولا أو رفضا، فالناخب لا يكون لديه حق إدخال أى تعديل على القائمة بالحذف أو بالإضافة كما أنه لا يكون له الحق فى إعادة ترتيب أسماء المرشحين بهذه القائمة. فالناخب عليه أن يصوت لإحدى القوائم المتنافسة دون المساس بالمرشحين بها، ومن ثم تسمى " طريقة القوائم المغلقة "

الانتخاب بالقائمة المعدلة: وفيه يجوز للناخب أن يبدل فى القائمة بين الأسماء المدرجة بها وفقا لآرائه وميوله السياسية سواء بالحذف أو بالإضافة أو بإعادة الترتيب لأسماء المرشحين داخل القائمة الأمر الذى يعنى منح الناخب القدرة على التنويع فى القائمة التى يمنحها ثقته ولذلك تسمى طريقة التصويت بالأفضلية أو القائمة المفتوحة بحيث يستطيع الناخب صنع قائمته الخاصة به، وواضح أن التصويت فى هذا النظام يخرج عن حدود الالتزام بالأفكار والبرامج إلى حد ما.

ويمكن القول بأن نظام الانتخاب بالقائمة يتضمن العديد من المزايا التى تبرر الأخذ به ولعل من أهمها[3]:

---

(١) ثروت بدوى، النظم السياسية، النظرية السياسية، الجزء الأول، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤، صـ٢٣٤

(٢) عبد السلام نوير، مرجع سابق، صـ٢٦-٢٧

(٣) محسن محمد العبودى، مرجع سابق صـ١٧-١٨

* يتفق هذا النظام مع مبدأ تمثيل النائب للأمة بأكملها، حيث تعبر المفاضلة بين المرشحين على أساس برامج الأحزاب، لا على أساس الخدمات الشخصية التى يقدمونها لدوائرهم، ومن ثم يجعل هذا النظام النائب حرا فى ممارسة عمله فى مواجهة الناخبين.

* يشعر هذا النظام الناخب بأهميته فى المجتمع، فيهتم بالمسائل العامة، ويستعمل حقه الانتخابى، فتقل بالتالى معدلات التخلف عن التصويت.

* هذا النظام يكفل العدالة عن طريق ضمان توافر تمثيل الاتجاهات المختلفة للرأى العام، خاصة إذا ما اقترن نظام الانتخاب بالقائمة بنظام التمثيل النسبى، ولعل تلك هى الحجة الأهم فى الأخذ بهذا النوع من نظم الانتخاب.

* أنه يتجنب مثالب نظام الانتخاب الفردى، إذ أن اتساع الدائرة فى نظام القائمة تجعل من الصعب التدخل الحكومى أو رشوة عدد كبير من الناخبين.

* كما يجنب هذا النظام البلاد وصول نواب منخفضى الكفاءة بعكس النظام الفردى الذى تصعب فيه الحيلولة دون ذلك نتيجة لصغر حجم الدوائر وسيطرة العصبيات الضيقة على الناخبين.

لكن أنصار النظام الفردى وجهوا نقدا لهذا النظام بقولهم بأن الاختيار فى هذا النظام يتحول فى حقيقته إلى اختيار الأحزاب السياسية لأنها هى التى تضع قوائمها، وبالتالى لن يكون الانتخاب بالقائمة مرآة صحيحة للرأى العام، كما اتجه هؤلاء لتفنيد دعاوى أنصار الانتخاب بالقائمة موضحين أنها تصدق على البلاد المتخلفة دون المتقدمة التى يرتفع فيها الوعى السياسى بين الناخبين ويتسم النظام الحزبى بالقوة والتطور[1].

على أنه أيا كان نوع الاقتراع مباشرا أو غير مباشر، مقيدا أو عاما، فرديا أو بالقائمة فإنه يلزم فى جميع الأحوال تحديد الطريقة التى يتم بها تعيين المرشحين الناجحين، أو بعبارة أخرى ترجمة الأصوات إلى مقاعد برلمانية، وهاتين الطريقتين هما الانتخاب بالأغلبية والتمثيل النسبى واللذين نوضحهما على النحو التالى[2]:

---

(١) ثروت بدوى، مرجع سابق، صـ٢٣٦

(٢) عبد السلام نوير، مرجع سابق صـ٢٨-٢٩

١ - **نظام الانتخاب بالأغلبية**: وفيه يفوز فى كل دائرة انتخابية مرشح واحد (فردى) أو مرشحون (قائمة)، حسب عدد المقاعد المخصصة للدائرة والفائز هو الذى يحصل على أغلبية أصوات الدائرة وهناك صورتان للانتخاب بالأغلبية هما:

٢- **نظام الأغلبية المطلقة**: وتشترط لفوز المرشح أو القائمة الحصول على أكثر من نصف عدد أصوات الناخبين الصحيحة، وإذا لم يحصل مرشح ما على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب مرة ثانية بينه وبين الحاصلين على أعلى الأصوات أو تتم الإعادة بين الأول والثانى على أن يكتفى فيها بالأغلبية النسبية.

٣- **نظام الأغلبية النسبية (first past the post FPTP)**: وفيه ينجح المرشح أو القائمة الذى يحصل على أكثر عدد من الأصوات بغض النظر عن مجموع الأصوات التى يحصل عليها مرشحون آخرون مجتمعين حتى لو كانت الأصوات التى حصل عليها هؤلاء تزيد على نصف مجموع الأصوات المعطاة فى هذه الدائرة.

ومن ثم فإن نظام الانتخاب بالأغلبية سواء كانت مطلقة أو نسبية لا تكفل للأحزاب الصغيرة تمثيلا فى البرلمان يتناسب مع الأهمية العددية للأصوات التى حصلت عليها.

٤- **نظام التمثيل النسبى**: يهدف هذا النظام إلى ضمان تمثيل جميع الأحزاب بنسبة تساوى تماما عدد الأصوات التى حصلت عليها فى الانتخابات، وهو يفترض مبدئيا الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة ومؤدى ذلك أن توزع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية على القوائم المتنافسة بنسبة عدد الأصوات التى حصل عليها كل منها، فلو كان مخصصا للدائرة عشرة مقاعد فى البرلمان فإن كل حزب يقدم قائمة بعشرة مرشحين، ويصوت الناخب لقائمة واحدة ويحصل الحزب على مقاعد فى البرلمان يتناسب عددها مع جملة الأصوات التى فاز بها فإذا فاز ب٦٠٪ من الأصوات كان نصيبه ستة مقاعد تشغلها الأسماء الستة الأولى فى قائمته، وإذا نال الحزب ٢٠٪ من الأصوات كان نصيبه مقعدين يشغلهما أول اسمين فى قائمته[1].

وينطوى هذا النظام على ميزة جوهرية حيث يعتبر أكثر تحقيقا للعدالة ويعطى فرصة للأحزاب الصغيرة فى الحصول على مقاعد لها وعلى نحو يتناسب مع أهميتها، غير أنه يكتنفه

---

(١) د كمال المنوفى، مقدمة فى علم السياسة، بدون، ط١، ١٩٩٧، صـ١٢٦

العديد من الصعوبات الرياضية فى تحديد أنصبة الأحزاب من المقاعد الانتخابية وهناك بالفعل صيغ رياضية عديدة لحساب هذه الأنصبة ليس هنا مجال التفصيل فيها.

ومع ذلك يبدو أن للتمثيل النسبى آثار ملموسة على طبيعة النظام الحزبى وفعاليته فى الدول التى تنتهجه فهو إذ يعكس بدقة التيارات الرئيسية للرأى العام والثقل الحقيقى للأحزاب، فإن تلك الأخيرة لا تجد نفسها مضطرة إلى تملق مشاعر كتلة الوسط فى هيئة الناخبين ومحاولة إرضاء الجميع، بل إنها تستطيع أن تطرح أفكارها وأيديولوجيتها بحرية ووضوح، ولا تجد نفسها مكرهة على الاندماج فى حزب كبير مادام يستطيع الفوز ببعض المقاعد فى الهيئة التشريعية، بيد أن البعض يرى أن التمثيل النسبى يشجع الانقسامات الحزبية غير أن هذا الاستنتاج ليس صحيحا دائما فبينما تؤكد إسرائيل هذا المعنى نجد أن تبلور الخريطة الحزبية فى عدد من الدول التى تأخذ بنظام التمثيل النسبى مثل السويد واسبانيا حول حزب واحد أو حزبين كبيرين بالإضافة إلى بضعة أحزاب صغيرة يقدم دليلا على معنى مغاير[1].

النظام الحزبى: من المهم التمييز بين الأحزاب والنظام الحزبى، ففى حين تعتبر الأحزاب تنظيمات سياسية تهدف إلى الوصول للسلطة، فإن النظم الحزبية تعكس التفاعلات بين الأحزاب القائمة وذلك فى سياق النظام السياسى العام، وقد ظلت النظم الحزبية لفترة طويلة تصنف وفقا للمعيار العددى بحيث يتم التمييز بين نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب بيد أن هذا التصنيف يتعرض لكثير من النقد على أساس أنه يتجاهل الاختلافات بين النظم الحزبية من حيث النشأة والأساس الاجتماعى والإطار الفكرى ومدى تناوب أكثر من حزب على السلطة ولكن على الرغم من ذلك يظل المعيار العددى هو المعيار الأول فى تصنيف الأحزاب السياسية[2].

وفى هذا الإطار هناك تصنيفات عدة للنظم الحزبية لكن هناك وعاءين كبيرين توضع فيهما تلك النظم وهما النظم الحزبية التنافسية، والنظم الحزبية اللاتنافسية، وهناك أكثر من تصنيف لنظم الأحزاب ما بين أحزاب جماهير وأحزاب نخبة، نظم تضم أحزاب قومية أو محلية، نظم تضم أحزابا مسيطرة وأخرى بها قدر من التوازن، وهناك من يضيف بعد التطور

(١) د. كمال المنوفى، مرجع سابق، صـ١٢٧

(٢) مارن عبد الرحمن حسن، اثر النظام الانتخابى على النظام الحزبى دراسة الحالة الألمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦، صـ٢٠

المؤسسى لمعايير التصنيف فتصبح هناك أحزاب مؤسسية وأحزاب غير مؤسسية أو أحزاب أشخاص[1]. وليس هنا مجال التفصيل فى تصنيفات الأحزاب حيث تقتضى بحثا مفصلا، لكننا نكتفى بالتركيز على علاقتها بالنظام الانتخابى وحرية الناخب وقد تمت الإشارة إلى ذلك فى التفصيلات المتعلقة بنظم الانتخابات المختلفة.

وربما طرأت مؤسسات جديدة على الحياة السياسية بدأت تأخذ بعضا من دور الأحزاب السياسية لكن فى التحليل الأخير تبقى الأحزاب هى الوسيلة الرئيسية لتداول السلطة عبر الانتخابات فى النظم الديموقراطية أو حتى تلك التى تدعى انها ديموقراطية أو فى طريقها إلى الديموقراطية.

الفرع الثاني: المبادئ العامة لقوانين الانتخابات

تعنى الدساتير الحديثة والمعاصرة بل وحتى القديمة بإبراز المبادئ الأساسية للانتخاب التى تتبناها الدولة محل الدراسة، كما تعنى قوانين الانتخاب بوضع القواعد التفصيلية لهذه المبادئ الأساسية[2] وقد نصت معظم الدساتير على هذه المبادئ وهى كالتالى:

أولا: مبدأ سرية الانتخابات: ويقصد به قدرة الناخب على الإدلاء بصوته الانتخابى واختيار ممثليه بحرية كاملة بعيدا عن المراقبين الذين قد يمارسون عليه ضغوطا مادية أو أدبية سواء كانوا مرشحين أو موظفين مشرفين على عملية التصويت.

ثانيا: مبدأ عمومية الانتخاب: حيث حق الانتخاب مكفول لكل المواطنين دون أى قيود تتعلق بالعلم أو الثروة.

ثالثا: مبدأ حرية الانتخاب: حق الناخب فى أن يمارس حقه الانتخابى بحرية كاملة ودون أى تأثير على إرادته وما يثور من تساؤل هام هو هل الانتخاب حقًا للناخب أم واجب عليه؟ فإن قلنا ان الانتخاب حق فإن الناخب يكون حينئذ حرا فى ممارسة حقه

---

(١) مازن عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، صـ٢١

(٢) أحمد عبد الرحمن شرف الدين، المبادئ العامة لقوانين الانتخابات، فى أحمد شرف الدين وآخرون، محرر، النظم الانتخابية ومستقبل الديموقراطية فى الجمهورية اليمنية، بحوث ومناقشات الندوة المنعقدة فى صنعاء ١٦-١٧ فبراير ١٩٩٢، صـ١٣

الانتخابى أو تركه، وإن قلنا أنه واجب تحتم على الناخب القيام بهذا الواجب وإلا عرض نفسه للجزاء، وتختلف الدول من حيث جعل الانتخاب حق اختياريا أو واجبا إجباريا، كما تختلف الدول التى تجعله واجبا إجباريا فى مقدار العقوبة المقررة لهذا الواجب حال عدم القيام به، والنظام الانتخابى نفسه له دور كبير فى إقبال الناخبين أو امتناعهم عن الإدلاء بأصواتهم تبعا لانعدام الخيارات التى يستلكها عند التصويت أو تعددها، فنظام الانتخاب الفردى يضيق من حرية الناخب عند التصويت تبعا لضيق الخيارات أمامه وينطبق هذا أيضا على نظام الثنائية الحزبية، ذلك لأن الناخب ليس أمامه سوى اختيار مرشح واحد من بين المرشحين أحاديين الذين تتنافس بهم الأحزاب أو المستقلون على مقاعد الدائرة الانتخابية الواحدة وقد لا يقتنع بواحد منهم فيدفعه ذلك إلى اتخاذ الموقف السلبى وهو الامتناع عن التصويت.

أما نظام الانتخاب بالقائمة فإنه يوسع من حرية الناخب عند القيام بالتصويت تبعا لسعة الخيارات التى أمامه، ذلك ان الأحزاب فى هذا النظام تتنافس بقوائم مرشحين تضم كل منها عددا مساويا لعدد مقاعد الدائرة الانتخابية، ولا شك أن زيادة أعداد أسماء المرشحين فى كل قائمة حزبية يتيح خيارات واسعة للناخب وبالتالى تدفعه إلى المشاركة الايجابية والإدلاء بصوته خصوصا إذا كان النظام الانتخابى يسمح للناخب باختيار الأسماء التى يؤيدها من كل القوائم الحزبية ويسجلها فى قائمة خاصة به بشرط أن يكون العدد المختار مساويا لعدد المقاعد المخصصة للدائرة[1].

رابعا مبدأ شخصية الانتخاب: يقصد به قيام الناخب بالإدلاء بصوته بنفسه فى الدائرة الانتخابية المختصة دون وساطة من أحد بعد أن تقوم اللجان الانتخابية بالتأكد من شخصية الناخب قبل لحظة الانتخاب بحيث لا يقوم أحد بالإدلاء نيابة عن أحد، وقد تسمح بعض الدول أن يقوم الشخص بتفويض آخر فى الانتخاب نيابة عنه بتوكيل منه لظروف ودواعى السفر أو غير ذلك.

خامسا مبدأ المساواة فى الانتخاب: ومقتضى هذا المبدأ المساواة بين جميع الأفراد المتماثلين فى الأوضاع دون تفرقة على أساس النوع أو الجنس أو الدين أو أى اعتبار آخر طالما يتمتعون بحقوقهم السياسية.

---

(١) أحمد عبد الرحمن شرف الدين، مرجع سابق، صـ١٨-١٩

سادسا مبدأ سلامة الانتخاب: ويقصد به ضمان سير عملية الاقتراع بنزاهة تامة ومنع حالات الغش والتزييف التى لا يمكن أن تعكس النتائج الحقيقية للتصويت ومنه التلاعب بصناديق الانتخاب بعد إتمام عملية التصويت.

ومن هذه المبادئ يمكن القول بأن التنافسية باعتبارها جوهر الديموقراطية لابد أن ترتبط بإطار قانونى ودستورى يحدد النظام الانتخابى الأفضل لكل مجتمع وبشكل واضح ودقيق يحدد آليات العمل لهذا النظام وفى هذا السياق، فربما نتذكر مقولة هيجل> لا يمكن تجاوز مرحلة تاريخية، إلا بعد أن تستنفد شروط وجودها>. ذلك أن النظم غير التنافسية، لم تمر حقيقة بالمرحلة الليبرالية، ولم تستوعب الفكرة الليبرالية بعد فى نسيج أنظمتها الثقافية، ومن ثم، فقد يكون النظام الانتخابى، مجرد أداة فى يد النظام السياسى لتحقيق ما يريد.

ولكن يبدو أنه حتى فى الحالات التى لا تركز على> الجوهر> الديمقراطى، فإنه لابد من احترام المعايير الإجرائية، حتى تثمر الديمقراطية ثمارها، حيث يقال فى هذا السياق إن الحكومة التى لا تتبع قاعدة> القانون> لا تعتبر ديمقراطية، من هنا تأتى أهمية> الإجراءات الانتخابية> ومنها: طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية، وتحديد الجهة التى تشرف على إدارة العملية الانتخابية، ونظام دورية الانتخابات، والدور الخارجى فى الانتخابات[1] وهو ما يحدده الإطار الدستورى والقانونى فى كل دولة وهو يرتبط وثيقا بطبيعة النظام السياسى والإطار الذى يعمل فيه هذا النظام

خاتمة:

وقد يكون السؤال المهم هو كيف يمكننا الاستفادة من النظامين الحزبى والانتخابى فى دولة ما من الدول عريقة الديمقراطية مثل الولايات المتحدة؟، وهنا أقول أننا يمكن أن نأخذ من هذا النظام الكثير لكن مدى صلاحيته لنا مرتبط بعوامل عديدة أخرى منها حداثة التجربة المصرية وانفتاحها أمام كل الاحتمالات، وكذلك سيطرة الثقافة القبلية والعصبيات الدينية والسياسية لحزب أو جماعة أو دين لدى الغالبية العظمى من السكان وتدنى مستوى الوعى يجعلنا أمام خيارات صعبة، فلو قلنا أننا نأخذ بالنظام الفردى والأغلبية النسبية فإنه

---

(١) د. ثناء فؤاد عبد الله ، القيمة السياسية والفلسفية للعملية الانتخابية ، فى مجلة الديموقراطية العدد ٣٩ يوليو ٢٠١٠ على الرابط التالى:

http://democracy.ahram.org.eg/Index.asp?CurFN=file1.htm&DID=10360

نظام سهل التطبيق لكن ربما يفرز حزبا واحدا قويا وبالتالى تضيع أهم انجازات الثورة وهى الإطاحة بنظام الحزب الواحد، ولو قلنا نأخذ بنظام القائمة النسبية المفتوحة وهذا ما أفضله فإن الأحزاب الجديدة سوف يكون لها فرصا كبيرة مع إتاحة الفرصة للناخب لكى يمارس حريته فى تشكيل قائمته الشخصية والتعبيرعن رأيه بحرية، لكن هذا النظام أيضا ربما لن يفرز حزبا واحدا قويا لكنه سوف يفرز تعددية حزبية ربما تحتاج إلى ائتلافات قوية وهذا ما لا أعتقد أنه أمر سهل وبخاصة من حيث تشتت الاتجاهات.